

Distr.: General  
31 July 2019  
Arabic  
Original: English



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والأربعون

٩-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البندان ٢ و ١٠ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

## دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مساعدة كمبوديا حكومةً وشعباً على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

تقرير الأمين العام\*

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣٢، عرضاً موجزاً عن دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) في كمبوديا في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ و ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩.

وقد تميّزت هذه الفترة باستمرار التوترات السياسية في سياق الانتخابات الوطنية التي جرت يوم ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٨، ومن ذلك القيود المفروضة على التمتع بالحقوق المدنية والسياسية. وفي الوقت نفسه، حدثت تطورات إيجابية، منها على وجه الخصوص اعتماد إطار أهداف التنمية المستدامة لكمبوديا ومساهمة النمو الاقتصادي في التحسينات التي حدثت على صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وواصلت المفوضية برنامجها للتعاون التقني مع الشركاء في كمبوديا في مجالات رئيسة، من بينها تعزيز سيادة القانون وحماية الحريات الأساسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق المحتجزين.

\* تأخر تقديم هذا التقرير إلى ما بعد الموعد المقرر له لتضمينه أحدث التطورات المستجدة.



## أولاً - مقدمة

- ١- هذا التقرير مُقدّم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣٢. وفيه يستعرض الأمين العام بإيجاز دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) في مساعدة كمبوديا حكومةً وشعباً على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ و ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩. ويقدم عرضاً للمستجدات التي طرأت منذ تقرير الأمين العام (A/HRC/37/64) المقدم إلى الدورة السابعة والثلاثين للمجلس عن الموضوع نفسه.
- ٢- وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية تنفيذ أنشطة التعاون التقني مع الجهاز القضائي، والمجلس الأعلى للقضاء، واللجنة الكمبودية الحكومية لحقوق الإنسان، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل، ووزارة التنمية الريفية، ووزارة إدارة الأراضي والتخطيط العمراني والإعمار، وجهات حكومية أخرى، والمجتمع المدني، وجهات فاعلة أخرى. واستمرت في رصد بيئة حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الأرض، والحق في السكن، والحق في المشاركة، والحريات الأساسية، والمحاکمات، وأماكن الاحتجاز. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، جددت حكومة كمبوديا والمفوضية، بحضور مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ورئيس وزراء كمبوديا ونائب رئيس الوزراء المكلف بمنصب وزير الشؤون الخارجية، مذكرة التفاهم المبرمة بين الطرفين من أجل تنفيذ برنامج للتعاون التقني بشأن حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠.
- ٣- واستمرت المفوضية أيضاً في العمل عن كثب مع منظومة الأمم المتحدة في كمبوديا لدعم تعميم مراعاة حقوق الإنسان ضمن أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ٢٠١٦-٢٠١٨ و ٢٠١٩-٢٠٢٣، وفي ترؤس الفريق المواضيعي المعني بحقوق الإنسان، وفي دعم الإجراءات المشتركة، بما في ذلك عن طريق وسائط الإعلام، من أجل النهوض بحقوق الإنسان في كمبوديا.

## ثانياً - تحسين المشاركة وحماية الهامش المدني

- ٤- عملت السلطات الوطنية ودون الوطنية، أثناء الجزء الأكبر من عام ٢٠١٨، على إنفاذ توجيه وزارة الداخلية الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ التي تطالب منظمات المجتمع المدني بالإبلاغ عن أي نشاط تنوي إقامته قبل موعده بثلاثة أيام. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، سنّ البرلمان سلسلة من التعديلات على الدستور والقانون الجنائي، بما في ذلك أحكام بخصوص النيل من الذات الملكية. ولاحظ كل من المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي، في بيان صادر في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨، "أن الأحكام المتعلقة بالنيل من الذات الملكية تتعارض مع التزامات كمبوديا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، لأنها تحرم ممارسة حرية التعبير المشروعة"<sup>(١)</sup>.
- ٥- وفي ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٨، عرض سام راينسي، أحد قادة حزب المعارضة الرئيسي السابق (حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي)، المقيم في المنفى الاختياري منذ عام ٢٠١٥، مقطع فيديو على فيسبوك دعا فيه الكمبوديين إلى مقاطعة الانتخابات الوطنية. وفي ٨ أيار/مايو، كتب رئيس اللجنة الوطنية للانتخابات إلى وزير الداخلية يطلب منه اتخاذ إجراءات قانونية على

(١) انظر <http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22674&LangID=E>.

أساس أن الدعوة إلى المقاطعة تؤثر في النظام العام وفي الأمن القومي لأنها تعوق الناخبين المحقنين في التصويت من الإدلاء بأصواتهم. وأشار المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا إلى التعليق العام رقم ٢٥ (١٩٩٦) للجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن المشاركة في الشؤون العامة والحق في التصويت، ملاحظاً أن "تقييد الدعوات إلى مقاطعة تصويت غير إلزامي لا تتسق مع الحق في حرية التعبير لأن مثل هذه القيود تعوق النقاش السياسي" (A/HRC/39/73/Add.1، الفقرة ٥٧).

٦- وفي ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي رأياً قال فيه إن احتجاج كيم سوخا، زعيم حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي السابق الذي أُلقي عليه القبض في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ بدعوى "الخيانة"، احتجاج تعسفي (A/HRC/WGAD/2018/9).

٧- وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠١٨، أيدت محكمة الاستئناف الإدانات الصادرة بتهمة "التمرد" وكذلك الأحكام ذات الصلة التي أمرت بها المحكمة الابتدائية في عام ٢٠١٥ في حق ١١ عضواً في حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي السابق. وفي مذكرة إحاطة إعلامية، أعرب الناطق باسم المفوض السامي عن خيبة أمله إزاء هذا القرار الذي يثير القلق من حيث الحق في المحاكمة العادلة والانطباع بتدخل الحكومة في أثناء المحاكمة<sup>(٢)</sup>.

٨- وفي ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٨، اعتمدت وزارة الداخلية ووزارة الإعلام ووزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية إعلاناً مشتركاً بين الوزارات (لائحة) بعنوان "ضوابط النشر في المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي العاملة عبر شبكة الإنترنت، تسمح بحجب المواقع الإلكترونية وصفحات وسائل التواصل الاجتماعي التي تتضمن محتوى ينظر إليه على أنه يؤدي، في جملة أمور أخرى، إلى تحريض أو اضطرابات أو تمييز أو تقويض للأمن القومي. وأعرب المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا عن قلقه من أن بعض العبارات الواردة في اللائحة غامضة وذات نطاق واسع للغاية، وتثير مسألة معرفة ما إذا كانت بعض الأسباب، مثل التسبب في اضطرابات، تقع خارج نطاق القيود المسموح بها على حرية التعبير (A/HRC/39/73/Add.1، الفقرتان ٧٢ و ٧٣).

٩- وأعرب كل من المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في تكوين جمعيات، في بيان صادر في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨، عن القلق إزاء حرية وسائط الإعلام مع اقتراب الانتخابات. ومحل القلق هو مدونة سلوك وسائط الإعلام التي أصدرتها اللجنة الوطنية للانتخابات في أيار/مايو تحظر فيها نشر آراء قد تؤدي إلى التشويش أو فقدان الثقة في الانتخابات. وقال المقرر الخاص إن "أنواع الحظر هذه تستخدم لغة واسعة وغير دقيقة بحيث يمكن أن تؤدي إلى قيود هائلة على وسائط الإعلام قد تكون متعارضة مع المعايير الدولية"<sup>(٣)</sup>.

(٢) انظر [https://cambodia.ohchr.org/sites/default/files/180511%20Briefing%20note%20on%20Cambo%20dia\\_ENG.pdf](https://cambodia.ohchr.org/sites/default/files/180511%20Briefing%20note%20on%20Cambo%20dia_ENG.pdf)

(٣) انظر [www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23205&LangID=E](http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23205&LangID=E)

١٠- وجرت الانتخابات يوم ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٨ دون مشاركة حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، الذي أمرت المحكمة العليا بحلّه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وقد حصل الحزب على نحو ٤٤ في المائة من الأصوات في الانتخابات الوطنية التي جرت في عام ٢٠١٣ وكذلك في الانتخابات البلدية لعام ٢٠١٧. وفي ٢٧ تموز/يوليه، قال المتحدث باسم الأمين العام إن "الأمين العام يذكّر بأن وجود مسار سياسي شامل وتعددي يظل أمراً أساسياً لصون التقدم الذي أحرزته كمبوديا في تدعيم السلم. ويدعو الأمين العام جميع الجهات الفاعلة إلى العمل على الحد من التوترات والاستقطاب السياسي. ويناشد الحكومة التقيّد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان ولا سيما كفالة الضمانات التي تتيح للجهات الفاعلة في المجتمع المدني والأحزاب السياسية ممارسة حقوقها الديمقراطية"<sup>(٤)</sup>.

١١- وفي ١٥ آب/أغسطس، أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات عن نتائج الانتخابات، وجاءت كما يلي: بلغت المشاركة أكثر بقليل من ٨٣,٠٢ في المائة، وحصل حزب الشعب الكمبودي الحاكم على ٧٦,٨٥ في المائة من الأصوات، وفاز بجميع مقاعد الجمعية الوطنية البالغ عددها ١٢٥ مقعداً. وتأتي هذه الانتخابات بعد انتخابات شباط/فبراير ٢٠١٨ حين فاز الحزب الحاكم بـ ٥٨ مقعداً منتخِباً في مجلس الشيوخ (مجلس الشيوخ منتخب من طرف المستشارين البلديين وأعضاء الجمعية الوطنية). وبات حزب الشعب الكمبودي يملك الأغلبية في الغرفتين معاً بعد إعادة توزيع المقاعد بحيث يشغلها مسؤولون غير منتخبين على المستويين الوطني ودون الوطني، وذلك في أعقاب حل حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي في أواخر عام ٢٠١٧. وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٩ أسفرت انتخابات غير مباشرة خاصة بمجالس البلديات والمقاطعات والأحياء عن فوز حزب الشعب الكمبودي بنسبة ٩٦ في المائة من الأصوات.

١٢- وفي ١٧ آب/أغسطس، أصدرت المفوضية مذكرة إحاطة إعلامية كان في جملة ما جاء فيها ما يلي:

"نحن قلقون إزاء بيئة حقوق الإنسان التي أحاطت بالانتخابات التي جرت مؤخراً في كمبوديا دون مشاركة حزب المعارضة الرئيسي المنحل (حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي). وقد أدى ذلك إلى عدم تمكن شريحة عريضة من السكان من اختيار ممثليها، وهو ما يثير القلق على حقوقهم في المشاركة السياسية. ويُدعى أن السكان تعرضوا للتخويف أو دُفع لهم للذهاب إلى التصويت، وتعرضت منظمات المجتمع المدني للمضايقة في الفترة التي سبقت الانتخابات. وجرى غلق سبعين موقعاً إلكترونياً شعبياً قبيل يوم الاقتراع. وفرضت قيود أخرى على حرية التعبير لفرادى الناخبين والمعارضين السياسيين الذين دعوا إلى المقاطعة أو أعلنوا عن نيتهم الامتناع عن التصويت في الانتخابات، بما في ذلك عن طريق التهديد والغرامات والإجراءات القانونية"<sup>(٥)</sup>.

(٤) انظر [www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2018-07-27/statement-attributable-spokesman-secretary-general-cambodia](http://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2018-07-27/statement-attributable-spokesman-secretary-general-cambodia).

(٥) انظر <https://cambodia.ohchr.org/sites/default/files/Briefing%20Note%20on%20election%20Eng.pdf>.

ولاحظ المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا أن حل حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي ومنع ١١٨ من أعضائه البارزين من النشاط السياسي لمدة خمس سنوات يثير شكوكاً حقيقية بشأن صحة هذه الانتخابات (A/HRC/39/73/Add.1، الفقرة ٨٧).

١٣- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أُفرج عن السيد سوخا من السجن ووضع تحت الرقابة القضائية الصارمة بلغت حد الحبس في البيت. وفي الأسابيع التي سبقت ذلك، أُفرج عن المعلق السياسي السيد كيم سوک بعد إنتهائه حكماً بالسجن ١٨ شهراً بتهمة القذف والتحريض؛ وصدر عفو عن الناشط في مجال قضايا الأراضي السيد تيب فاني وأُفرج عنه من السجن؛ وأُفرج بكفالة عن صحافيين سابقين بإذاعة آسيا الحرة؛ وصدر عفو عن ١٤ عضواً في المعارضة السابقة رُفض استئنافهم على قرار إدانتهم بتهمة التمرد في أيار/مايو ٢٠١٨ وأُفرج عنهم من السجن. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أُدين خمسة موظفين وموظفين سابقين في الجمعية الكمبودية لحقوق الإنسان والتنمية، بعد سنتين ونصف السنة تقريباً من القبض عليهم، بتهمة رشوة شاهد أو التواطؤ في هذا الفعل، وحُكم عليهم بالسجن، وهي الأحكام التي عُلمت جزئياً.

١٤- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ألغت وزارة الداخلة الشرط المشار إليه آنفاً والمفروض على منظمات المجتمع المدني بالإعلان قبل ثلاثة أيام عن الأنشطة التي تنوي تنظيمها. والتزمت الوزارة أيضاً بعقد مننديات تشاورية مع المجتمع المدني مرة كل ستة أشهر أو عند اللزوم وأنشأت فريقاً عاملاً وزارياً لمعالجة شواغل المجتمع المدني، بما في ذلك فيما يتعلق بقانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، عدّلت الجمعية الوطنية قانون الأحزاب السياسية للسماح للأشخاص الذين منعوا من النشاط السياسي بقرار من المحكمة العليا في عام ٢٠١٧ بأن يلتبسوا، من خلال رئيس الوزراء، موافقة الملك على استعادة حقوقهم السياسية. وفي الشهر ذاته، أصدر وزير الشؤون الخارجية بياناً تناول مسائل وأخذ التزامات ذات صلة بالشراكات مع منظمات المجتمع المدني وحماية الحقوق النقابية وحرية وسائل الإعلام والصحافة والحقوق في الأراضي<sup>(٦)</sup>. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، عقدت وزارة الداخلية منندي تشاورية بمشاركة واسعة من منظمات المجتمع المدني، وذلك بعد انعقاد أول منندي تشاوري في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

١٥- واستمرت المفوضية في تلقي معلومات من منظمات المجتمع المدني بأن أنشطتها تخضع لرصد دقيق من الشرطة، رغم إلغاء شرط الإعلان المسبق عن النشاط بثلاثة أيام. وفضلاً عن ذلك، كانت بعثات المفوضية وورشات عملها خاضعة لرقابة الشرطة. وتلقت المفوضية معلومات عن استدعاء أكثر من ١٤٥ عضواً في المعارضة السابقة إلى المحكمة أو جرى احتجازهم في عام ٢٠١٩. وظلت المفوضية تتابع هذه القضايا. وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠١٩، أعربت المفوضية في بيان لها عن القلق إزاء استمرار استدعاء وحجز أعضاء سابقين في حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي<sup>(٧)</sup>.

١٦- واستمرت المفوضية، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، في تقديم المشورة القانونية أثناء عملية صياغة القانون المتعلق بالحصول على المعلومات. وقد انتهت عملية صياغة النص رسمياً في

(٦) انظر [www.mfaic.gov.kh/site/detail/23386](http://www.mfaic.gov.kh/site/detail/23386)

(٧) انظر [www.facebook.com/OHCHRCambodia/photos/a.197076707104491/1732510536894426/?type=3&theater](https://www.facebook.com/OHCHRCambodia/photos/a.197076707104491/1732510536894426/?type=3&theater)

اجتماع عقد في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ في سيهانوكفيل، نظّمته وزارة الإعلام بمشاركة واسعة من الجهات ذات المصلحة، ثم أُدخلت عليه تحسينات تبعاً لمشاركة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمفوضية في حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠١٨. وتنسجم المسودة، التي لا يزال يتعين إقرارها، انسجاماً كبيراً مع المعايير الدولية وهي نتاج عملية صياغة تشاركية.

١٧- وواصلت المفوضية بناء قدرات منظمات المجتمع المدني. فعقدت ست دورات تدريبية درّبت فيها ١٣٩ ذكراً و٧٦ أنثى و ١٠ من مغايري الهوية الجنسية من أفراد المجتمع المدني، بمن فيهم أفراد من منظمات أهلية ونشطاء في مجال قضايا الأراضي ونقابيون، من مقاطعات كراتي وأودور مينتشي وبانتاي مينتشي وباتامبانغ وبريا فيهير وسييم ريب وكامبونج سبو وسفاي رينغ وكامبونج تشام وكوه كونغ. وجرى تدريب المشاركين على منهجيات الرصد وكيفية إعداد المذكرات إلى الآليات الدولية وأساليب الدعوة. ودعّمت المفوضية ست دورات تدريبية لمساعدة منظمات المجتمع المدني في مذكراتها إلى الاستعراض الدوري الشامل الثالث لكمبوديا، شارك فيها ٣٨٤ شخصاً منهم ١٢٣ امرأة. وعقدت المفوضية دورتين تدريبيتين بشأن الجوانب الأساسية من حقوق الإنسان استفاد منها ٢٥ شاباً (منهم ١٥ شابة) من أعضاء منظمة شبابية، في مقاطعتي باتامبانغ وبنوم بينه.

١٨- وفي سبيل تعزيز حماية منظمات المجتمع المدني، صاغت المفوضية، بالتشاور مع هذه المنظمات، دليل الحماية يتضمن معلومات عملية في شكل مبسّط لمساعدة الأفراد والمنظمات على وضع خطة للسلامة والأمن وفهم آليات حماية حقوق الإنسان ذات الصلة وطنياً ودولياً. وسيصدر الدليل في أواخر عام ٢٠١٩.

١٩- وواصلت المفوضية رصد التجمعات العامة، والكثير منها تجمعات تعقد فيما يخص الحقوق المتصلة بالأراضي والسكن. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ذكرت السلطات على مستوى الوطن والمقاطعات أنها لن تسمح بإقامة بعض الأنشطة على هامش الاحتفال بيوم حقوق الإنسان. واتصلت المفوضية بتلك السلطات فُسمح في بعض الحالات، وليس كلها، بسير فعاليات تلك اللقاءات. وكتبت المفوضية إلى وزارة الداخلية للتوعية بضرورة احترام الحق في حرية التجمع السلمي. وفي ٨ آذار/مارس ٢٠١٩، لم تسمح الحكومة بمسيرة متصلة بتجمع سلمي مقترح في يوم المرأة العالمي. ووجهت المفوضية وهيئة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) رسالة إلى وزارة الداخلية بخصوص المسيرة التي مُنعت، تعربان فيها عن قلقهما فيما يخص احترام حرية التجمع السلمي.

٢٠- وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨، وُجّهت المفوضية رسالة إلى وزارة الداخلية تطلب فيها تدخلها في حالة تمثلت في حديث اللجنة الوطنية للانتخابات عن أن منظمة تضطلع برصد حقوق الإنسان قد تكون مخالفة للقانون، على أساس أن أنشطة هذه المنظمة المتعلقة بالرصد لم تكن من بين أنشطة رصد الانتخابات التي سمحت بها اللجنة وأقرتها. وطلبت المفوضية توضيحاً علنياً بأن التسجيل لدى اللجنة الوطنية للانتخابات لم يكن مطلوباً سوى من المنظمات التي تتولى رصد الانتخابات مؤكدةً أنه لا توجد أي قيود على أنشطة رصد حقوق الإنسان فيما له صلة بالانتخابات. وفي ٢٥ تموز/يوليه، وُجّهت المفوضية رسالة إلى اللجنة الوطنية للانتخابات بشأن الشكاوى التي يُدعى أنها مرفوعة على أعضاء سابقين في حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي

السابق بخصوص إعرابهم عن نيتهم عدم التصويت. وشجعت المفوضية على ضرورة انسجام تطبيق القانون الكمبودي مع المعايير الدولية بشأن الحق في حرية التعبير الذي لا يقبل فرض قيود على الدعوة إلى مقاطعة تصويت غير إلزامي.

٢١- ووثقت المفوضية ٨٥١ حالة لأفراد ادعوا انتهاك حقوقهم المدنية والسياسية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بمن فيهم ٢٩٥ فرداً ينتسبون إلى أحزاب سياسية حالية أو سابقة. وتابعت المفوضية هذه الحالات إما من خلال آليات حقوق الإنسان ذات الصلة وإما مباشرة مع السلطات الحكومية.

## ثالثاً- دعم إصلاح السجون

٢٢- واصلت المفوضية شراكاتها مع المديرية العامة للسجون بغية دعم إصلاح السجون. وأجرت المفوضية ٣٠ زيارة إلى ١٤ سجنًا على مدى الفترة المشمولة بالتقرير، وأعدت على إثر ذلك توصيات موجهة لإدارات السجون التي زارتها وأثارت مسائل هامة مع المديرية المذكورة. وآخر تصريح لزيارة السجون، الذي يُمنح كل ستة أشهر، الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، لم يضع قيوداً على المقابلات السرية مع السجناء.

٢٣- ونتيجة لاستمرار "حملة مكافحة المخدرات" التي أطلقتها الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، باتت مسألة اكتظاظ السجون تمثل تحدياً وطنياً، مما دفع نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلة إلى إطلاق نداء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إلى المحاكم بالإسراع في معالجة القضايا واللجوء بصورة متزايدة إلى البدائل عن السجن. وعندما جرى تمديد حملة مكافحة المخدرات للمرة الرابعة في آذار/مارس ٢٠١٩، كان ٥٦ في المائة من جميع السجناء قد وُجّهت لهم تهم أو صدرت في حقهم إدانات في جرائم متصلة بالمخدرات، في حين أن ٢٩ في المائة فقط كانوا يقضون أحكاماً نهائية قابلة للتنفيذ. وقد ركزت هذه الحملة تركيزاً خاصاً على النساء: فأكثر من ٧٣ في المائة من مجموع السجناء هن نساء وفتيات محتجزات أو مدانات بتهم متعلقة بالمخدرات.

٢٤- وواصلت المفوضية العمل عن كثب مع موظفي السجون ومنظمات المعونة القانونية لتحديد حالات السجناء المحتجزين لمدد طويلة للغاية وقامت بمتابعة حالاتهم مع المحاكم لتأمين الإفراج عنهم. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، استأنفت المفوضية مساعدتها التقنية لدعم استحداث قاعدة بيانات للسجون. وتهدف قاعدة البيانات هذه إلى تمكين سلطات السجون من حسن تتبع التهم والإدانات المتعددة والمدد الزمنية ذات الصلة المنطبقة على مختلف فئات السجناء، لا سيما المحتجزين في انتظار المحاكمة، ولحسن رصد الفترات التي قضاها أصحابها في السجن لتسهيل الإفراج في الوقت المناسب وتطبيق تقليص مدة الحكم أو العفو في الوقت المناسب.

٢٥- وعملت المفوضية مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر للدعاية لصالح الانتهاء من إعداد اللوائح التي طال انتظارها بشأن الحد الأدنى من المعايير الواجب مراعاتها في بناء وتجديد السجون، والتي كانت مقررة في قانون السجون لعام ٢٠١١. وتتضمن الوثيقة عدة توصيات قدمتها المفوضية في سنوات سابقة. وفي إطار برنامج واسع عن سبل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى

العدالة، دخلت المفوضية أيضاً في شراكة مع المنظمة الكمبودية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة التي شرعت في جرد ظروف ومعاملة السجناء من ذوي الإعاقة في خمسة سجون.

٢٦- وواصلت المفوضية التعاون مع مدرّبين من المديرية العامة للسجون ومركز التدريب المهني لمسؤولي السجون التابع للأكاديمية الشرطة في كمبوديا لتحسين تدريب العاملين في السجون. وفي أيار/مايو وأيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وكذلك في أيار/مايو ٢٠١٩، شاركت في تنظيم أربع زيارات دراسية مشتركة إلى أربعة سجون شملت ٢٣١ متدرّباً من العاملين في السجون ومدرّبيهم العشرين، وسمحت لهم بوضع معارفهم وتدريبهم في السياق المرتبط ببيئات حقيقية للسجون. وفي أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وكذلك في أيار/مايو ٢٠١٩، قدمت المفوضية محاضرات عن الوقاية من التعذيب لفائدة ١٩١ موظفاً جديداً. وعملت المفوضية أيضاً مع مدرّبين من المديرية والأكاديمية، ومنهم مدرّبين شباب، لاستعراض محتوى حقوق الإنسان الذي تتضمنه مناهجهم. وفي آخر جلسة استعراض من هذا النوع، عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، نوّه المدربون بالقيمة التعليمية لهذه الزيارات إلى السجون وطلبوا المساعدة لتأمين استمرار التمويل للبرنامج التدريبي.

٢٧- وعملت المفوضية مع السلطات الصحية وسلطات السجون على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات لتجهيز غرف مستشفى الإحالات في مقاطعة سييم ريب بالوسائل الأمنية المناسبة. وستدخل ثلاث غرف آمنة الخدمة في أواخر عام ٢٠١٩. وسيتيح ذلك إلحاق السجناء المرضى بالمستشفى دون مخاطر عالية لفرارهم، مما يمكّن السجناء المرضى من التمتع بحقهم في الصحة دون تقييدهم بالسلاسل أو بالأغلال.

٢٨- واستمرت المفوضية في دعم اللجنة الوطنية لمكافحة التعذيب، وهي الآلية الوطنية الكمبودية لمنع التعذيب، من أجل إذكاء الوعي بوجود هذه الآلية وولايتها في أوساط السلطات في أماكن الحرمان من الحرية وكذلك في أوساط الجمهور العام. وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، وجّه نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية رسالة إلى جميع السلطات الوطنية ودون الوطنية لتوضيح الولاية المستقلة للجنة الوطنية وسلطتها لإجراء زيارات وقائية غير معلنة لجميع أماكن الحرمان من الحرية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، اشتركت المفوضية واللجنة الوطنية في تنظيم ورشة عمل وطنية للتوعية بأدوار ومهام هذه الآلية. ولدى افتتاح ورشة العمل التي جمعت بين ١٨٥ مشاركاً (منهم ١٣ أنثى)، ضمت جميع مدراء السجون ومفوضي شرطة وقادة من الدرك وحكام مقاطعات والسلطات المعنية بالهجرة، وبالمخدرات، والشؤون الاجتماعية، فضلاً عن ممثلين عن منظمات غير حكومية وشركاء في التنمية، شدد نائب رئيس الوزراء على هذه المعاني المهمة مرة أخرى. وواصلت المفوضية العمل مع اللجنة الوطنية في تطوير أدواتها وأساليبها.

## رابعاً- تعزيز سيادة القانون

٢٩- واصلت المفوضية القيام بدور ميسر العلاقة مع الشركاء المانحين ضمن الفريق العامل التقني المعني بالإصلاح القانون والقضائي، الذي اشتركت مع وزارة العدل في ترؤسه. واجتمع هذا الفريق مرة في آذار/مارس ٢٠١٩ لمناقشة مؤشرات الرصد المشتركة الجديدة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣، التي سترشد عمل قطاع العدالة بالنسبة لجميع الجهات ذات المصلحة. وفي الاجتماع، قدمت

المفوضية استعراضاً للتقدم المحرز بشأن بلوغ مؤشرات الرصد المشتركة وشجعت على الانخراط في تنفيذ الأنشطة التي لم يتحقق بشأنها أي تقدم، لا سيما فيما يخص الدراسة المتفق عليها عن السلامة القضائية.

٣٠- ويتمثل أحد هذه الأنشطة، المدرج في مؤشرات الرصد المشتركة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، في استحداث سياسة للمساعدة القانونية. ووضعت اللمسات الأخيرة على مشروع هذه السياسة في آب/أغسطس ٢٠١٨، على إثر عملية صياغة تشاورية وتشاركية شاركت فيها المفوضية مشاركة فعالة. ووسّع مشروع السياسة إلى حد كبير من نطاق وأهداف المساعدة القانونية وحددت سلسلة من التوصيات لمواءمة الإطار القانوني ولإنشاء هيئة للإدارة. وستواصل المفوضية الدعوة في سبيل إقرار هذه السياسة وتنفيذها. وزادت الميزانية المخصصة للمساعدة القانونية في عام ٢٠١٨ ثم في عام ٢٠١٩. وفوّضت نقابة المحامين في مملكة كمبوديا محامياً واحداً على الأقل لكل مقاطعة وعملت، بالتعاون مع وزارة العدل، على تبسيط الإجراءات الإدارية لطلب مساعدة محامٍ في إطار المساعدة القانونية، مما أدى إلى زيادة الحصول على المساعدة القانونية في جميع المقاطعات.

٣١- ونظراً لعدم وجود نظام شامل للمساعدة القانونية، استمرت المفوضية في دعم المساعدة القانونية التي تقدمها منظمات غير حكومية وذلك بتقديم منح للمساعدة القانونية في حالات تتعلق بلجوء الأشخاص ذوي الإعاقة إلى العدالة، وبالحقوق في الأراضي وفي السكن، وفي ١١٩ حالة مُنحت الأولوية لسجناء لم تبت المحاكم بعد في طعونهم. وبفضل ذلك، صدر أكثر من ٣٦ حكماً نهائياً، وهو ما ساعد على تقليص كم القضايا المتأخرة لدى محكمة الاستئناف. وبفضل تدخل المفوضية، أُفرج عن ١٣ سجيناً كانوا محتجزين لفترات طويلة للغاية تتراوح بين شهر واحد وأكثر من سنتين. وطراً أيضاً تحسن على صعيد الاتصال فيما بين الجهات المعنية بالعدالة الجنائية، بما في ذلك المحامون وكُتاب المحاكم ومسؤولو السجون. على أنه لا تزال هناك تحديات مثل الاطلاع على ملفات القضايا، وعدم توفر النقل للسجناء لحضور جلساتهم أمام محكمة الاستئناف، والمحاكمات غيابياً، والقصور في التمثيل القانوني، والقصور في الإشعار بالأحكام الصادرة. وستكون هذه التحديات محل التركيز في المؤتمر الوطني بشأن الاتصال ضمن نظام العدالة الجنائية، الذي شاركت المفوضية ووزارة العدل في تنظيمه، والذي كان مقرراً عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٣٢- وأجرت المفوضية، طوال الفترة المشمولة بالتقرير، تحليلات من زاوية حقوق الإنسان لمشاريع قوانين أو تشريعات جرى سنّها. وبالإضافة إلى التعديلات على الدستور والقانون الجنائي التي أشير إليها أعلاه، شرعت المفوضية في تحليل مشروع القانون المتعلق بتأجير الأرحام وشاركت في اجتماع إقليمي للخبراء، اشتركت في تنظيمه مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وأصدرت المفوضية تعليماً على القانون المتعلق بالحد الأدنى للأجر كانت اعتمده في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، ساهمت المفوضية في وضع المشروع العاشر لقانون البيئة والموارد الطبيعية وذلك بالمشاركة في ورش عمل وتقديم تعليقات خطية مفصلة متعلقة بحقوق الإنسان.

٣٣- وعملت المفوضية على رصد الإجراءات القضائية في أكثر من ٤٠ قضية، فوقفت على ثغرات من حيث تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان والتي يتطلب بشأنها المزيد من المساعدة التقنية، لا سيما فيما يتعلق بالحقوق في المحاكمة العادلة.

٣٤- وفي ٢٠١٨، عقدت المفوضية، بالاشتراك مع وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء، ثلاث حلقات عمل تدريبية إقليمية لفائدة القضاة في مقاطعات كامبوت وموندولكيري وبورسات لمتابعة تقييم الاستمارة الجديدة الخاصة بالاحتجاز في انتظار المحاكمة. وركزت حلقات العمل على أهمية تقديم التعليل القانوني عند البت في قضايا الاحتجاز في انتظار المحاكمة، تماشياً مع المبادئ التوجيهية ذات الصلة التي أصدرتها وزارة العدل في عام ٢٠١٤. ورغم زيادة لجوء القضاة إلى هذه الاستمارة، فقد زاد عدد الأشخاص المحتجزين في انتظار المحاكمة، زيادة من حيث العدد ومن حيث النسبة من مجموع السجناء، وهو ما يعزى بالدرجة الأولى إلى الحملة الحكومية لمكافحة المخدرات.

٣٥- وواصلت المفوضية دعمها لتكوين قاعدة بيانات القضايا الجنائية في ست محاكم ابتدائية، حيث جرى تركيب وحدات جديدة في ١٢ محكمة بدأت قاعدة البيانات العمل فيها من قبل. وتسجل في قاعدة البيانات جميع المعلومات المتعلقة بالقضايا من مرحلة التحقيق إلى مراحل الملاحقة والمحاكمة وتنفيذ الحكم. ومن المتوقع أن تزيد قاعدة البيانات من الشفافية والفعالية في المحاكم، وأن تساعد أيضاً في تفادي اللجوء المفرط إلى الاحتجاز في انتظار المحاكمة والاحتجاز لأطول من مدة الحكم وذلك بتحسين الوصول إلى المعلومات والاتصال بين الوكالات الحكومية. ولاحظت المفوضية تزايد استعمال قاعدة البيانات من قبل المحاكم، وكذلك اطلاع الجمهور العام عليها، وزيادة عدد القضايا التي أدخلت معلومات بشأنها. وستركب قاعدة البيانات في جميع المحاكم الابتدائية بحلول نهاية عام ٢٠١٩. وأعلنت وزارة العدل أنها ستنشئ مركزاً للبيانات في بنوم بنه لتسهيل جمع البيانات وتحليلها من قبل جميع المحاكم.

٣٦- وبدأت المفوضية تنفيذ مشروع مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن وصل الأشخاص ذوي الإعاقة إلى العدالة، وهو المشروع الذي تموله شراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأجريت حلقتا عمل تدريبيتان لفائدة القضاة والمدعين العامين والمحامين من المقاطعات الثلاث المستهدفة - بانتاي مانتشي وباتامبانغ وسييم ريب - لتعريفهم بنهج حقوق الإنسان إزاء الإعاقة. ونظمت المفوضية أيضاً دورتين تدريبيتين لفائدة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة المحلية بشأن توثيق ورصد حالات انتهاك حقوق الإنسان. ومُنحت ثلاث منح لمنظمات، لا سيما بخصوص تقديم المساعدة القانونية، وتقييم وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في السجون، ودعم الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية الاجتماعية المقيدون في منازلهم.

٣٧- وفي استقصاء أُجري في عام ٢٠١٨، في إطار البرنامج الخاص بالإجراءات المتبعة في الدوائر الاستثنائية لدى المحاكم الكمبودية، اعتبر معظم القضاة الذين استطلعت آراؤهم، أن قانون الإجراءات الجنائية المشروح، وهو إصدار بارز من إصدارات البرنامج، أداة مفيدة. واستأنفت المفوضية عملها مع طلبة القانون لمناقشة البرنامج الخاص بالإجراءات المتبعة والحقوق في المحاكمة العادلة، وقدمت محاضرتين واضطلعت بتيسير دورة تدريبية واحدة لفائدة ٣٠ طالباً جامعياً في عام ٢٠١٨.

٣٨- وتبعاً للأنشطة التي اضطلعت بها المفوضية في مجالي الرصد والدعوة، وضعت المفوضية تقريراً عن العدالة الشعبية، بما في ذلك حوادث القتل أو الضرب من طرف الغوغاء وحالات القتل والضرب والابتزاز والطرْد لأُناس متهمين بأعمال السحر. ويسلط التقرير العام، المنتظر إطلاقه في تموز/يوليه ٢٠١٩، الضوء على التحديات التي يواجهها قطاع القضاء في التعامل مع العدالة الشعبية، وعلى مجالات التقدم في تحقيقات الشرطة والمحاكم. وسيكون إطلاق هذا التقرير بمثابة بداية حملة للتوعية العامة تقودها المفوضية مع اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان لتشجيع السكان على عدم المشاركة في أعمال العدالة الشعبية وإبلاغ الشرطة عن هذه الأفعال.

٣٩- وأقامت المفوضية، في إطار عملها للوقاية من التعذيب، تعاوناً مع اللجنة الوطنية لمكافحة التعذيب ومدعين عامين محليين من مقاطعتي كراي وتبونغ خموم لتنظيم سلسلة من الإحاطات الإعلامية على مستوى الأحياء. وقدمت إحاطات لأكثر من ٣٠٠ سلطة محلية معنية بإنفاذ القانون عن الوقاية من التعذيب واستعمال القوة وحقوق الفرد عند القبض عليه، وكذلك عن التشريعات الوطنية والصكوك الدولية.

## خامساً- دفع عجلة التنمية المستدامة من خلال حقوق الإنسان

٤٠- استمر النمو الاقتصادي عند مستويات عالية تجاوز ٧ في المائة، وهو ما ترتبت عنه آثار إيجابية على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ووفقاً لأرقام الحكومة، انخفض معدل الفقر من ٤٧,٨ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ١٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٤. لكن مع ذلك زاد عدد الذين يعيشون في مستوى لا يكاد يتجاوز خط الفقر، والذين يشار إليهم أيضاً على أنهم "على حافة الفقر"، وهو ما يبيّن وقوع العديد من الناس عرضة للصدمات الاقتصادية وغيرها من الصدمات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر الفقر متعدد الأبعاد - وهو مقياس معقد يستند إلى ١٠ مؤشرات منها التعليم والصحة ومستوى المعيشة - اعتبر أن معدل الفقر متعدد الأبعاد بالنسبة لكمبوديا هو ٣٥ في المائة، مصنفاً كمبوديا في المرتبة ٥٨ من مجموع ١٠٥ بلدان<sup>(٨)</sup>. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أدرجت الحكومة قانون الحد الأدنى للأجر ورفعت أيضاً الحد الأدنى لأجر لعمال قطاع المنسوجات والأحذية بنسبة ٧ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ ليصل إلى ١٨٢ دولاراً في الشهر.

٤١- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أصدرت الحكومة المرحلة الرابعة من الاستراتيجية المستتبلة، التي تحدد الأهداف الإنمائية الرئيسية وتجعل من مسألة الحوكمة مسألة مركزية فيها. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، نشرت الحكومة أهداف التنمية المستدامة لكمبوديا، مدرجة هدفاً إضافياً يتعلق بنزع الألغام. وأبرز المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا أن الغايات والمؤشرات فيما يتعلق بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة لكمبوديا بشأن السلم والعدالة والمؤسسات القوية تقلّصت كثيراً بالمقارنة بالهدف العالمي<sup>(٩)</sup>. وتعكف الحكومة حالياً على

(٨) "Clarification: multidimensional poverty is decreasing in Cambodia" (٨) نشرته إعلامية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٩) انظر [www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24579&LangID=E](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24579&LangID=E)

صياغة الخطة الوطنية للتنمية الاستراتيجية، التي ستشكل، بجانب المرحلة الرابعة من الاستراتيجية المستطيلة وأهداف التنمية المستدامة لكمبوديا، الاستراتيجية الإنمائية العامة للحكومة.

٤٢- وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠١٩، نشرت وزارة إدارة الأراضي والتخطيط العمراني والإعمار تقريرها السنوي عن تسجيل الأراضي. ووفقاً لما جاء في هذا التقرير، أصدرت الوزارة، من إطلاق التقرير حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ١٢٧ ٨١٩ ٥ سند ملكية أرض، أو ٧٣,٢٥ في المائة من ٧ ملايين قطعة أرض تقريباً، متجاوزةً بذلك هدفها المحدد للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ بنسبة ٣,٢٥ في المائة. ووفقاً للتقرير ذاته، تلقت اللجنة المعنية بمسح الأراضي، في عام ٢٠١٨، ٥٤٤ شكوى تتعلق بالأراضي وسوّيت ٢٩٢ شكوى تخص ١٥١٢ أسرة ومساحة قدرها ٢٤٣,٩٦ هكتاراً؛ ورفضت ١٧٦ شكوى لاعتبارها خارجة عن نطاق اختصاص اللجنة، وسُحبت ٤٧ شكوى. وأنشأت الوزارة عدة فرق عمل مخصصة لتسوية النزاعات المتعلقة بالأراضي. ووفقاً لتقرير عام ٢٠١٨، تلقت الوزارة، في عام ٢٠١٨، ٥٧١ شكوى، عاجلت فرق العمل التابعة للوزارة ١٢٥ منها؛ وسوّيت ٥٢ منها بحلول نهاية العام؛ وصدرت ردود خطية بشأن ٧٣ منها أو أُحيلت إلى هيئة مسؤولة أخرى.

٤٣- وواصلت المفوضية، من خلال برنامجها بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، العمل بخصوص المسائل المتصلة بالحق في السكن اللائق والحق في مستوى معيشي لائق ومنع الإخلاء القسري وتعزيز أمن الحياة وتحسين فهم دور مؤسسات الأعمال في احترام حقوق الإنسان.

٤٤- وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، نظمت المفوضية، بالشراكة مع السلطات في المقاطعات والمنظمات غير الحكومية المحلية، حلقتي عمل، في مقاطعتي كامبوت وكراتي، بشأن الحقوق المتعلقة بالأراضي والسكن، ركزت على إجراءات الإخلاء وإعادة الإسكان وعلى مسؤوليات مؤسسات الأعمال في هذا الصدد.

٤٥- وفي إطار عمليات إعادة التوطين أو في سبيل منح أراضي للفقراء وقدماء المحاربين الذين لا أرض لهم، شرعت الحكومة في إصدار امتيازات اجتماعية على أراضي لأفراد وأسر. واستعملت المفوضية دراستها التي نشرتها في أيار/مايو ٢٠١٨، بعنوان "تقييم ما للامتيازات الاجتماعية على الأراضي من أثر على سبل العيش الريفية - Assessing the impact of social land concessions on rural livelihoods"، أساساً للدعاية لدى السلطات الوطنية والمحلية من أجل تحسين الامتيازات الحالية وقبل استحداث أخرى جديدة في مقاطعات كامبونج توم وموندولكيري وكامبوت وتبونج خموم وباتامبونج.

٤٦- وفي إطار هذا العمل الدعوي، نظّمت المفوضية زيارات ميدانية رسمية، في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، إلى موقعين من مواقع الامتيازات المذكورة في الدراسة، هما ميموت في تبونج خموم وبوينغ لفيما في كامبونج توم. وأتاحت الزيارتان لمسؤولين على المستوى الحكومي والمقاطعات والمحلي، ومنظمات المجتمع المدني، وللشركاء الإنمائيين الفرصة للاطلاع على الممارسات الجيدة والممارسات السيئة في مواقع الامتيازات مباشرة من القرويين المعنيين؛ والتزم المشاركون بإدخال تحسينات على المواقع.

٤٧- وواصلت المفوضية عملها مع وزارة إدارة الأراضي والتخطيط العمراني والإعمار، ووزارة التنمية الريفية، ووزارة الداخلية والجماعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني لدعم الجهود التي

يبدؤها السكان الأصليون للحصول على سندات الملكية الجماعية للأرض والدعوة إلى تبسيط عملية منح سندات الملكية الجماعية. وتمكنت جماعة واحدة من السكان الأصليين في مقاطعة راتاناكيري وثلاث جماعات من سكان كوي الأصليين في مقاطعة كامبونج توم من إنهاء خطوة من الخطوات الثلاث اللازمة للحصول على سند الملكية وذلك بإقرار هويتهم بوصفهم سكان أصليين. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، وبدعم من المفوضية، أتمت جماعة بويونغ الأصلية في منطقة كوح نهيك التابعة لمقاطعة موندولكيري، الخطوة الثانية من عملية الحصول على سند الملكية وذلك بتسجيلها باعتبارها كياناً قانونياً. وبالإضافة إلى ذلك، أحرزت جماعة بويونغ الأصلية في منطقة سنول بمقاطعة كراتي تقدماً في سياق الخطوة الثانية من عملية الحصول على سند الملكية وذلك بإقرار القوانين الداخلية لهذه الجماعة رسمياً في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٤٨- وبدعم من المفوضية، رفع مسؤولون على مستوى المقاطعات والمناطق والبلديات من قدرتهم على معالجة طلبات الحصول على سندات الملكية. وجرى تحسين فهم هذه العملية في أوساط جماعات السكان الأصليين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، دعمت المفوضية حلقات دراسية نظمتها ثلاث وزارات معنية بعملية منح سندات الملكية شارك فيها ممثلون من ١٣ جماعة من السكان الأصليين في مقاطعة راتاناكيري و ١١ جماعة من مقاطعات موندولكيري وكراتي وستونغ تريونغ. وكان الهدف من الحلقات الدراسية هذه هو تحسين قدرات السكان الأصليين على إدارة سندات الملكية التي تم الحصول عليها وحمايتها وعلى تسوية المنازعات على الأراضي.

٤٩- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، أصدرت المفوضية دليلاً عن عملية إصدار سندات الملكية الجماعية للأراضي، سيساعد السلطات المحلية وجماعات السكان الأصليين في معالجة هذه العملية بفعالية. وفي أثناء الشهر ذاته، أصدرت المفوضية أيضاً دراسة بعنوان "تقييم فرص الحصول على الائتمان بالنسبة لجماعات السكان الأصليين الحائزين على سندات الملكية الجماعية للأراضي"، أشارت نتائجها إلى أن هذه الجماعات بإمكانها الحصول على قروض عن طريق برنامج المسؤولية الجماعية ومن ثم لا حاجة لاستعمال سندات الملكية الخاصة للأرض كضمان.

٥٠- وتلقت المفوضية التماسات من أفراد وجماعات يطلبون منها التدخل في نزاعاتهم. وأجرت زيارات ميدانية للوقوف على الوقائع، وتجاوزت مع السلطات المعنية، وسهلت الحوار بين الأطراف، ورصدت عمل آليات تسوية النزاعات، وقدمت المشورة القانونية والإجرائية إلى الجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية التي تدعمها. وما فتئت المفوضية تعمل على مساعدة الحكومة ومؤسسات الأعمال لإيجاد الحلول المناسبة لحالات الانتهاكات والاعتداءات على الحقوق المتعلقة بالأراضي والسكن. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قدمت المفوضية الدعم لوضع اختصاصات جديدة ومبادئ توجيهية داخلية للفريق التنسيقي لقطاع الأراضي بهدف تعزيز الفريق وتيسير الحوار المشترك والعمل الدعوي مع وزارة إدارة الأراضي والتخطيط العمراني والإعمار.

٥١- وفي آذار/مارس ٢٠١٨، أرسلت المفوضية بعثة تقصي الحقائق إلى منطقة سنول، بمقاطعة كراتي، لمتابعة الاحتجاجات العنيفة التي شارك فيها أناس بنوا مساكن على أرض مشمولة بامتياز اقتصادي. وخلصت البعثة إلى أن السلطات تعاملت مع الاحتجاجات العنيفة باستعمال القوة المفرطة، بما في ذلك استعمال أسلحة نارية. وفي ٢٦ آذار/مارس، أرسلت المفوضية رسالة إلى وزارة الداخلية مشفوعة بنسخة من التقرير واستنتاجاتها وتوصياتها. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ ونيسان/أبريل ٢٠١٩، قامت المفوضية ببعثات متابعة إلى المنطقة

وأرسلت في وقت لاحق رسالة إلى حاكم مقاطعة كراتي تطلب من الحكومة التدخل في قضية الأرض وإيجاد حل سلمي للسكان المتضررين.

٥٢- وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٩، أوفدت المفوضية بعثتين لتقصي الحقائق إلى سيهانوكفيل في أعقاب الصدمات بين قوات الأمن والسكان المحتجين على عملية إخلاء قسري. وتواصلت المفوضية مع جميع السلطات المعنية. وجرى في الدقيقة الأخيرة وقف عملية إخلاء قسري ثانية كانت مقررة، في اليوم نفسه الذي انتقلت فيه المفوضية إلى عين المكان في زيارة متابعة. وأثناء بعثة تقصي الحقائق، استعملت قوات الأمن القوة المفرطة ضد المحتجين أسفرت عن إطلاق النار على أحد الرجال. وفي ٢٢ شباط/فبراير، وجهت المفوضية رسالة إلى وزارة الداخلية ذكرت فيها أن قوات الأمن استعملت، على ما يبدو، القوة بصورة مفرطة وغير متناسبة، بما في ذلك استعمال أسلحة نارية، أثناء الاحتجاج. وشجعت المفوضية الوزارة في هذه الرسالة على إجراء تحقيق علني في استخدام القوة وفي إطلاق النار على شخص وتقديم الجبر المناسب لهذا الشخص الذي أصبح مشلولاً شللاً جزئياً نتيجة إصابته بطلق ناري.

٥٣- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، تابعت المفوضية قضية رجل ألقى عليه القبض في مقاطعة بنوم بنه في سياق نزاع على أرض ثم اختفى من السجن في ٢١ كانون الثاني/يناير. وبعد تحقيق أولي، وجهت المفوضية رسالة إلى وزير الداخلية في ١٣ شباط/فبراير تطلب فيها بحث الموضوع. وفي ٢١ آذار/مارس، وجهت المفوضية رسالة إلى وزارة الدفاع تطلب فيها بحث مسألة إلقاء قوات عسكرية القبض على الشخص وسوء معاملته المزعومة قبل اختفائه. وفيما بعد، أفيد أن الشخص ظهر من جديد في سيهانوكفيل، والتقت المفوضية في بنوم بنه في ٣١ آذار/مارس.

٥٤- وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٨، قامت المفوضية ببعثات إلى مقاطعتي ستونغ ترينغ وكوه كونغ لمتابعة حالات الترحيل نتيجة لبناء السد التابع لشركة Lower Sesan II Hydropower ولمشاريع ينفذها فريق Union Development Group. وفي الحالتين، شجعت المفوضية السلطات على تقديم التعويض العادل للمتضررين، وعلى تمكين السكان من البقاء في أماكنهم الجديدة غير الرسمية التي رحلوا إليها إذا كان الحال كذلك، وعلى تحسين الظروف في مواقع إعادة التوطين الرسمية، بما في ذلك تحسين فرص حصولهم على سبل العيش.

٥٥- وواصلت المفوضية متابعة عملية تسوية النزاع الناجم عن الامتياز لأغراض استغلال الأرض في نشاط إنتاج السكر وعمل الفريق العامل الذي أنشأته وزارة إدارة الأراضي والتخطيط العمراني والإعمار. ولهذا الغاية، قامت المفوضية ببعثات إلى مقاطعات برياه فيهير في أيار/مايو ٢٠١٨، وكوه كونغ في حزيران/يونيه، وكامبونغ بيو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. واستمرت المفوضية في حث الحكومة على تسريع عملية تسوية النزاع والعمل بمزيد من الشفافية، وعلى تسريع الإجراءات التصحيحية بإزاء شتى المسائل الشائكة التي أثارها السكان المتضررون من الامتيازات لقطاع السكر.

٥٦- وواصلت المفوضية متابعة عملية الوساطة بين مجموعات السكان الأصليين في بلدية بوسرا وشركة Socfin للمطاط، وهي الوساطة التي يتولاها فريق الوساطة المستقل وتجري في مقاطعة موندولكيري. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المفوضية دعماً مالياً في إطار المساعدة القانونية لكمبوديا لتدريب ممثلين عن المجتمعات المحلية في تقنيات الوساطة، فضلاً عن تدريبهم

على القيام بدور المستشارين القانونيين أثناء الوساطة. وأسفرت عملية الوساطة الجارية عن إعادة بعض الأراضي في البلدية إلى السكان الأصليين، بما في ذلك مقابر وغابات روحية.

٥٧- وواصلت المفوضية التشجيع على نشر معلومات عامة عن الامتيازات للأغراض الاقتصادية ولغيرها من الأغراض، بما في ذلك خريطة تفاعلية عن الامتيازات للأغراض الاجتماعية، من خلال تقديم الدعم التقني والمالي للمنظمة غير الحكومية Open Development Cambodia. وتساعد الخريطة التفاعلية على رصد التطورات على صعيد الامتيازات للأغراض الاجتماعية في سائر أنحاء البلد. وعقدت المفوضية والمنظمة غير الحكومية Open Development Cambodia والمنظمة غير الحكومية Forum حلقة عمل إقليمية عن الامتيازات على الأراضي للأغراض الاجتماعية في آب/أغسطس ٢٠١٨. وأعرب مسؤولون حكوميون وشركاء إنمائيون عن اهتمامهم بالخرائط التفاعلية وعملوا على تحسين قدرتهم على استعمالها.

٥٨- واضطلعت المفوضية بـ ١٢ بعثة رصد لانتقاء جماعات من الإثنية الفيتنامية في بلدية بنوم بنه ومقاطعات باتامبانغ وكومبونغ تشهنانغ وبراي فينغ وسيم ريب وبورسات وسيهانوكفيل وكوه كونغ وكومبونغ توم من أجل إدراك التحديات التي تواجهها هذه الجماعات من حيث وضعها القانوني، وفرص الالتحاق بالمدارس، والحصول على الخدمات الصحية العامة، والتمييز. ونجحت المفوضية في إقناع سلطات محلية بتأجيل عملية ترحيل قسرية لأهالي من الإثنية الفيتنامية يقطنون قرى عائمة على نهر تونلي ساب إلى غاية أيار/مايو ٢٠١٩. وتأكد أثناء بعثة للمتابعة جرت في شباط/فبراير ٢٠١٩ أنه لن تكون هناك عملية ترحيل أخرى إلى اليابسة لجماعات من الإثنية الفيتنامية في كامبونج تشهنانغ. ووافق نائب حاكم المقاطعة على تأجيل عملية الترحيل إلى حين إيجاد الخدمات الأساسية لهؤلاء السكان.

٥٩- وواصلت المفوضية توسيع نطاق تركيزها على قطاع الأعمال وحقوق الإنسان، بالعمل مباشرة مع السلطات الوطنية ودون الوطنية ومنظمات المجتمع المدني ومثلي المجتمعات المحلية والفاعلين في قطاع الأعمال من أجل رفع مستوى فهمهم للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وتطبيقها في كمبوديا. وشاركت المفوضية في اجتماعات المنبر المعني بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وهو منبر يجمع بين قطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني والحكومة يهدف إلى إذكاء الوعي والتشجيع على استخدام المبادئ التوجيهية والأدوات ذات الصلة. وعملت المفوضية على رفع مستوى الوعي بالمبادئ التوجيهية والمراعاة الواجبة لحقوق الإنسان في شتى الدورات التدريبية وحلقات العمل التي نظمتها لوحدها أو مع شركاء آخرين، ومنهم المركز الكمبودي لحقوق الإنسان، في إطار منحة قدمتها المفوضية للمركز على عمله بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وقدمت المفوضية على وجه الخصوص إحاطة للشباب، ومنهم رواد أعمال شباب وأوساط أكاديمية ومنظمات من المجتمع المدني في حزيران/يونيه ٢٠١٨، ونظمت محاضرة لطلبة الماجستير في الجامعة الملكية للقانون والاقتصاد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وفي أيار/مايو ٢٠١٩، نظمت المفوضية حلقة عمل للتعلم من الأقران عن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لفائدة العاملين في قطاع الصناعات الزراعية في كمبوديا. واستقطبت حلقة العمل نحو ٤٠ ممثلاً للأعمال التجارية من شركات دولية وكمبودية وفيتنامية وهدفت إلى تسهيل المزيد من التعاون بين شركات الأعمال بشأن تنفيذ المبادئ التوجيهية.

٦٠- وقدمت المفوضية منحة في آذار/مارس ٢٠١٩ إلى منظمة People in Need لنشر دراسة عن العنف الجنساني في المجتمعات الحضرية.

## سادساً - المعلومات والاتصالات فيما يخص حقوق الإنسان

٦١ - واصلت المفوضية عملها المكثف في مجال التواصل والاتصال باستعمال تشكيلة متنوعة من وسائط الإعلام باللغة الإنكليزية ولغة الخمير. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وزّعت المفوضية ٦٧ ٨٧١ منشوراً على مؤسسات حكومية وغيرها من الجهات. وتستخدم المفوضية فيسبوك وتويتر لنشر معلومات عن التطورات على صعيد حقوق الإنسان وعن أنشطتها، ومعلومات من آليات دولية لحقوق الإنسان مما له صلة بكمبوديا. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، زاد عدد متابعيها على فيسبوك بالثلث، حيث بلغ ١٥ ٩٧٠ شخصاً.

٦٢ - وبنت المفوضية ستة فيديوهات لإذكاء الوعي بمواد محددة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بلغة الخمير وتسرد قصصاً عن كمبوديين وتبيّن السبب الذي يجعل هذه الحقوق ذات أهمية. وتتعلق الفيديوهات بالاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وافتراس البراءة، والحق في الجنسية، والحق في التعليم، والواجبات إزاء الجماعة، والحق في الحياة وفي الحرية وفي الأمن<sup>(١٠)</sup>. وأصدرت المفوضية أيضاً شريط فيديو وقصصاً ذات أهمية للإنسان بلغة الخمير وبالإنكليزية تبرز شيئاً من الأثر الذي أحدثه عمل المفوضية، بما في ذلك منشور بعنوان "الإكراه على الرحيل: قصة إعادة توطين في كمبوديا"، ومنشور بعنوان "الحرية أخيراً: دعم مكتب المفوضية في كمبوديا الإفراج عن ١٣ شخصاً احتجزوا مطولاً لسنوات بعد قضاء محكومياتهم" ومنشور بعنوان "خطوة إلى الأمام على درب العملية الكمبودية للاعتراف بهوية السكان الأصليين"<sup>(١١)</sup>. ويتكون برنامج المفوضية الإذاعي "حقوق الإنسان ٣٦٥"، الذي يدار من خلال المركز الكمبودي لوسائط الإعلام المستقلة، من ١٥ برنامجاً حوارياً إذاعياً تفاعلياً تتناول تشكيلة متنوعة من المواضيع بمشاركة ضيوف متحدثين من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الأعمال وهيئات الأمم المتحدة وخبراء آخرين. وشاركت المفوضية أيضاً في برامج إذاعية قدمتها منظمات غير حكومية شريكة.

٦٣ - وأحييت المفوضية مناسبات أيام الأمم المتحدة والأيام الدولية الرئيسية، بما في ذلك اليوم الدولي للمرأة واليوم الدولي للشعوب الأصلية في العالم ويوم الأمم المتحدة ويوم حقوق الإنسان ويوم العمل. وبلغ عدد المشاهدات لمنتجات وسائط التواصل الاجتماعي لليوم الدولي للمرأة، التي أنتجت بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري، أكثر من مليون مشاهدة على فيسبوك.

٦٤ - وأطلقت المفوضية، بالاشتراك مع الفريق القطري، حملة استغرقت ثلاثة أشهر لإحياء الذكرى السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبدأت الحملة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ واستمرت إلى غاية نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وشملت برامج للتثقيف في حقوق الإنسان مع مدارس في ثلاث مقاطعات، وعرض مواد عبر شبكة الانترنت وخارجها، وإقامة تظاهرة احتفالية كبيرة احتفاءً بيوم حقوق الإنسان. والرسالة الرئيسية التي أرادت هذه الحملة توجيهها هي "أنا مناصر لحقوق الإنسان"، وكان الجمهور المستهدف هو الشباب الكمبودي. واستخدمت الحملة وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي للتشجيع على التثقف في حقوق الإنسان وفهم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وُثِّقَ مقطع فيديو غنائي يروج لحرية

(١٠) انظر <https://bit.ly/2Mg20pm>؛ <https://bit.ly/2wsOunn>؛ <https://bit.ly/2HI3eFF>؛ <https://bit.ly/2HIj4zK> و <https://bit.ly/2KbCdMe> و <https://bit.ly/2K67254>.

(١١) انظر <https://bit.ly/2VTdCOA>؛ <https://bit.ly/2mF7sCt>؛ <https://bit.ly/2Ubrgh6>.

التعبير والتنوع والإدماج، بصرف النظر عن نوع الجنس أو الميل الجنسي أو الدخل أو غيرها من الاعتبارات، وبلغت مشاهداته أكثر من مليون مشاهدة على فيسبوك<sup>(١٢)</sup>. ومن منتجات وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى، استقطب مقطع لشخصية مؤثرة على وسائل التواصل الاجتماعي يروج لحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية ٨١ ٠٠٠ مشاهدة، واستقطب مقطع لشخصية مؤثرة على وسائل التواصل الاجتماعي يروج لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٩٠ ٠٠٠ مشاهدة<sup>(١٣)</sup>.

## سابعاً- تعميم مراعاة حقوق الإنسان ضمن إطار عمل الأمم المتحدة

٦٥- استمرت المفوضية في التشجيع على تعميم مراعاة حقوق الإنسان في عمل المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وساهمت في عمل فريق الأمم المتحدة القطري وذلك بالعمل، سويًا مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على قيادة الفريق المعني بالنتائج بشأن المشاركة والمساءلة وبالمشاركة بنشاط في أفرقة أخرى معنية بالنتائج من أجل تعميم مراعاة حقوق الإنسان في صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ٢٠١٩-٢٠٢٣. وتواصل المفوضية في ترؤس الفريق المعني بالنتائج مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة أثناء مرحلة تنفيذ الإطار. وترأس المفوضية الفريق المواضيعي المعني بحقوق الإنسان التابع للفريق القطري للأمم المتحدة، الذي يتولى تنسيق إجراءات الأمم المتحدة بشأن مواضيع محددة. وفي ٢٠١٨، اضطلع الفريق المواضيعي بدور فعال في إعداد الورقة المشتركة للجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل لكمبوديا، التي نشرت في تموز/يوليه ٢٠١٨. وعمل الفريق المواضيعي أيضاً للتوعية بالانشغالات على صعيد حقوق الإنسان في مركز بري سيبو للشؤون الاجتماعية، بما في ذلك الانشغالات بإزاء الاحتجاز التعسفي ومعاملة الأشخاص ذوي الإعاقة في المركز.

٦٦- وعملت المفوضية بنشاط في فريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بالشؤون الجنسانية، بما في ذلك مشاركتها الفريق القطري في إعداد ورقته في إطار التقرير الدوري السادس لكمبوديا إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وكانت المفوضية عضواً نشطاً في الفريق العامل المواضيعي المعني بالتوسع العمراني، مساهمةً في وضع استراتيجيات إقليمية للتوسع العمراني المستدام.

٦٧- واستمرت المفوضية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، في تعزيز المساواة في الحقوق للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، في إطار 'حملة أحرار ومتساوون' العالمية وخارجها. ونشرت المفوضية بالإنكليزية وبلغة الخمير نُسخ من مقاطع فيديو عن الحملة العالمية على منابرها في وسائل التواصل الاجتماعي، حيث بلغ عدد الذين شاهدوها ٥٨٢ ٤ شخصاً. وساعدت المفوضية على ترجمة وطبع والترويج للتقرير بعنوان "كشف قوس قزح: حالة حقوق الإنسان لفئات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأحرار الهوية الجنسية في جنوب شرق آسيا وللمدافعين عنهم"، وهو التقرير الذي وضعته منظمة Destination Justice، والذي ساعد على تعزيز المناقشات في إطار التحضير للاستعراض الدوري الشامل المتعلق بكمبوديا المنتظر

(١٢) انظر <https://bit.ly/2AojTtV>.

(١٣) انظر <https://bit.ly/2BEdWtD> و <https://bit.ly/2RrkUpX>.

إجراؤه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وعملت المفوضية أيضاً، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وجهات أخرى، على دعم "الحوار الدعوي بشأن الادمج الاجتماعي لفئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية"، الذي نظمتها منظمة KHANA Purple، والذي جمع بين نشطاء وشركاء إيمائين لمناقشة الاستراتيجيات الدعوية لتعزيز الاندماج الاجتماعي في السياسات الوطنية. وأعقب ذلك إجراء حوار بشأن السياسة العامة الوطنية في أيار/مايو ٢٠١٨، جمع بين واضعي السياسات من وزارة الإعلام، وزارة شؤون المرأة، وزارة العمل والتدريب المهني، ووزارة العدل، والإدارة العامة لتحديد الهوية التابعة لوزارة الداخلية، إلى جانب أكثر من ٧٠ ناشطاً من فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة، فساعد على توجيه انتباه الجهات الحكومية الفاعلة إلى التحديات التي يواجهها أفراد هذه الفئة من الناس، وذلك بهدف التشجيع على حظر التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية. وفي عام ٢٠١٩، وبدعم من 'حملة أحرار ومتساوون'، تعكف المفوضية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، على إنتاج شريط فيديو لدحض القوالب النمطية ومكافحة التمييز ضد فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وسيصدر في شهر حزيران/يونيه.

## ثامناً - المضي قدماً في تنفيذ مخرجات الآليات الدولية لحقوق الإنسان

٦٨ - ساعدت المفوضية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كمبوديا في التحضير لثلاث زيارات، جرت في الفترة من ٥ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠١٨، وفي الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وفي الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٩.

٢٩ - وسعيًا لزيادة قدرة المسؤولين المشاركين في صياغة التقارير التي تُقدّم إلى هيئات المعاهدات، عقد مكتب المفوضية في كمبوديا، بدعم من برنامج بناء القدرات لهيئات المعاهدات التابع للمفوضية، دورة تدريبية بالاشتراك مع اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، بمشاركة ممثلين عن الوزارات والمؤسسات الأخرى المسؤولة عن تنفيذ توصيات هيئات المعاهدات. ولكي يتسنى المضي في الارتقاء بمستوى تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيد المحلي، دعمت المفوضية التدريب الذي قدمه مجلس شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة لموظفيه المحليين في مقاطعة سيميم ريب في آب/أغسطس ٢٠١٨.

٧٠ - وواصلت المفوضية دعمها التقني للجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، ومجلس شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، والمجلس الوطني الكمبودي المعني بالمرأة، والمجلس الوطني الكمبودي المعني بالأطفال من أجل ضمان انسجام التقارير الحكومية مع المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير. وقدمت الدعم للجنة الكمبودية لحقوق الإنسان في تنظيم مشاورات بشأن التقرير الوطني المزمع تقديمه في إطار الاستعراض الدوري الشامل، بمشاركة المجتمع المدني والشركاء في التنمية والوزارات الوصية. وقدمت المساعدة أيضاً إلى منظمات المجتمع المدني بشأن التعامل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي أيار/مايو ٢٠١٩، عقدت المفوضية اجتماعاً مع

اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان لمناقشة مسألة تنظيم مؤتمر وطني لتعزيز تنفيذ التوصيات المنبثقة عن جولة الاستعراض الدوري الشامل الثالثة.

٧١- وقدمت الحكومة تقريرها الوطني الثالث في إطار الاستعراض الدوري الشامل، وتقريرها الدوري السادس إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW/C/KHM/6)، وتقريرها الجامع للتقارير الدورية من الرابع إلى السادس إلى لجنة حقوق الطفل (CRC/C/KHM/4-6) وتقريرها الجامع للتقارير الدورية من الرابع عشر إلى السابع عشر إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري (CERD/C/KHM/14-17). ولا تزال تقاريرها المطلوب تقديمها إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، وكذلك ردها على قائمة المسائل للجنة مناهضة التعذيب، متأخرة. وقد أنشئت الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة رسمياً في حزيران/يونيه ٢٠١٨. ورغم عدم مسؤوليتها عن الإبلاغ لجميع المعاهدات، فمن المنتظر أن تقوم بدور تنسيقي هام لكل من له صلة بعملية الإبلاغ. وقدمت المفوضية الدعم لأول اجتماع عقده أعضاء هذه الآلية، حيث جرى تبادل أفضل الممارسات الدولية والدروس المستخلصة مع جميع المشاركين.

## تاسعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٧٢- ينوّه الأمين العام بتعامل حكومة كمبوديا الإيجابي مع المفوضية، ويشدد على الطابع المركزي لحقوق الإنسان من أجل تعزيز التنمية والحفاظ على السلم. ويسلط الأمين العام الضوء على أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به المفوضية في مساعدة كمبوديا حكومةً وشعباً لتحقيق هذه الغاية. وفي هذا الصدد، يجدد الأمين العام استمرار التزام المفوضية بمساعدة حكومة وشعب كمبوديا في أعمال جميع حقوق الإنسان للجميع.

٧٣- ويود الأمين العام أن:

(أ) يبحث الحكومة وغيرها من الجهات الفاعلة على الساحة السياسية على الدخول في حوار من أجل تخفيف حدة التوتر، ويشجع على المزيد من الانفتاح في النقاش العام، مع احترام الحق في حرية التعبير والحق في حرية تكوين جمعيات والحق في حرية التجمع السلمي والحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، مشاركة مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون بحرية، احتراماً كاملاً؛

(ب) يناشد الحكومة تعزيز الضمانات لعمل منظمات المجتمع المدني دون عراقيل، بما فيها منظمات حقوق الإنسان، وذلك بتعزيز وتوسيع الهامش المتاح لهذه المنظمات للعمل، ولا سيما بمراجعة قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق ومراعاة آراء الجمعية والمنظمات المتأثرة؛

(ج) يشجع الحكومة على اتخاذ خطوات لضمان استقلالية السلطة القضائية ولتحسين شفافيتها وكفاءتها، لا سيما بإجراء دراسات واستقصاءات في مجال النزاهة القضائية، بمساعدة تقنية من المفوضية؛

(د) يشجع الحكومة على التأكد من تخصيص ميزانية كافية للجنة الوطنية لمكافحة التعذيب، وتمكينها من الوسائل لإدارة تلك الميزانية ليتسنى لها القيام بعملها الهام في مجال الوقاية من التعذيب وسوء المعاملة في أماكن الحرمان من الحرية؛

(هـ) يدعو الحكومة إلى تعزيز النهوض بحقوق الإنسان في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الاستراتيجيات الإنمائية لكمبوديا، ولا سيما بإدراج المزيد من الغايات والمؤشرات الواضحة في إطار الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة لكمبوديا، ومن خلال إجراء دراسات، بمساعدة المفوضية، من أجل تحديد الأشخاص المعرضين للتخلف عن الركب في العمليات الإنمائية؛

(و) يشجع الحكومة على النظر في تبسيط عملية إصدار سندات تملك الأراضي المجتمعية.